نشرة صندوق النقد الدولي

دوامة أسعار الغذاء والوقود

استجابة السياسات: كيف تستطيع البلدان مواكبة الأحداث؟

نشرة صندوق النقد الدولي الإلكترونية
الأول من يوليو ٢٠٠٨

- التحدي: حماية الفقراء من صدمة الأسعار مع الحفاظ على الاستقرار الاقتصادي
- الدعم الشامل على أسعار الغذاء والوقود يفرض تكاليف باهظة على المالية العامة
- لا بد من إبقاء أسواق الغذاء العالمية مفتوحة

أشار صندوق النقد الدولي في دراسة صدرت مؤخرا إلى إمكانية أن تستخدم البلدان مزيجا من استجابات السياسة النقدية والتجارية وسياسة المالية العامة في التصدي للأثر الضار الذي يُحدثه ارتفاع أسعار الغذاء والوقود وفي التكيف مع هذا الارتفاع.

وقد تسبب خطر الجوع في زيادة المخاطر التي تهدد البلدان ذات الدخل المنخفض والمتوسط التي تعتمد على الغذاء والوقود المستورد. وعلى هذه البلدان أن تعمل في الوقت الراهن على استكشاف السبل الممكنة لإطعام الجوعى مع الحفاظ على الاستقرار الاقتصادي الكلي في مواجهة الارتفاع المستمر في معدلات التضخم وتباطؤ وتيرة النمو.

ويختلف كل بلد عن الآخر، كما تتباين وصفة السياسات الدقيقة التي تلائم كلا منها. وتقوم حاليا فرق من خبراء الصندوق بمساعدة البلدان في تقييم الأثر الاقتصادي الكلي لصدمات أسعار الغذاء والوقود، وتقدم لها المشورة بشأن الطرق الممكنة لإيجاد الحيز المالي اللازم لزيادة الإنفاق المواتي للفقراء، واحتواء التضخم من خلال سياسة النقد وسعر الصرف، وهيكلة السياسة التجارية حتى تسهم في تحقيق التوازن بين العرض والطلب.

ويجري تقديم المساعدة الفنية أيضا من الصندوق إلى بلدانه الأعضاء. فيمكن للصندوق، على سبيل المثال، أن يساعد البلدان في تنفيذ التغييرات الضريبية والجمركية أو تصميم برامج للتحويلات الموجهة للفقراء. كذلك يقف الصندوق على استعداد لصرف الموارد على وجه السرعة للبلدان التي تواجه فجوات تمويلية في ميزان المدفوعات، كما أنه قدم بالفعل تمويلا إضافيا لسبعة بلدان منخفضة الدخل من خلال تسهيله التمويلي المعروف باسم "تسهيل النمو والحد من الفقر".

حماية الفقراء

تستخدم البلدان حاليا مجموعة كبيرة من أدوات السياسة المتنوعة لتخفيف أثر ارتفاع أسعار الغذاء والوقود. ومن منظور الكفاءة، يبدو من المنطقي السماح بانتقال زيادات الأسعار بالكامل إلى المستهلكين لأن ذلك من شأنه تشجيع المنتجين على زيادة العرض وحفز المستهلكين على خفض الطلب. وفي الوقت نفسه، لا بد من توفير الحماية للفقراء لأنهم الأقل قدرة على تحمل الزيادات السعرية.

والمنهج الأمثل هو إنشاء شبكة للأمان الاجتماعي تضمن توجيه الدعم للمستحقين. إلا أن كثيرا من البلدان منخفضة الدخل لا تتوافر له القدرة ولا الموارد المالية لإنشاء هذه الشبكات. وبالطبع كان على معظم البلدان التي تأثرت بهذه الزيادات أن تعتمد سياسات أخرى يمكن تنفيذها بسرعة.

وفي هذا السياق، لجأ تسعة وعشرون بلدا من أصل ٤٦ بلدا يدعم أسعار الوقود إلى زيادة هذا الدعم استجابة لطفرة أسعار النفط التي تجاوزت ١٤٠ دولارا للبرميل. وكان ارتفاع مستويات الدعم حادا في بعض البلدان، حيث أفادت التقارير الواردة من خمسة بلدان بأنها تنفق في تمويله أكثر من ٥% من إجمالي الناتج المحلي. وإلى جانب ما ينطوي عليه الدعم العالمي لأسعار الوقود من تكلفة باهظة، فإنه يشجع فرط الاستهلاك ويزيد من حدة الضغوط الرافعة لأسعار الوقود الدولية، فضلا على صعوبة إلغائه.

زيادة الاستهلاك

أفادت التقارير بأن أربعة وثمانين بلدا طبق تخفيضات ضريبية على المواد الغذائية. إلا أن تخفيض معدلات الضريبة على الاستهلاك والضرائب الانتقائية على المنتجات يؤدي في العادة إلى زيادة الاستهلاك. فالأسر مرتفعة الدخل تستهلك نسبة أكبر من جميع السلع تقريبا، ومن ثم فسوف تحصل على نسبة أكبر أيضا من ميزة تخفيض معدلات الضريبة.

وفي ثمانية وعشرين بلدا، أفادت التقارير بتقديم دعم مباشر على الغذاء تجاوز في بعض الحالات ١% من إجمالي الناتج المحلي. ومن هذه البلدان اثنان وعشرون بلدا زاد فيها الدعم على الغذاء منذ عام ٢٠٠٦. وصحيح أن الدعم العام يحقق خفض الأسعار، ولكن الاستفادة تعود على كل من يشتري السلع الأرخص، حتى من يستطيعون دفع القيمة بالكامل.

وحاول ستة وخمسون بلدا الالتفاف حول المشكلات التي تنشأ عن الدعم على الأسعار والمزايا الضريبية التفضيلية وذلك بتوجيه التحويلات إلى مجموعات محددة من المستحقين (أكثر عرضة للمخاطر) من خلال وجبات الغذاء المدعمة في المدارس، ومشروعات المرافق العامة، والتحويلات النقدية. وقد زاد تسعة وثلاثون بلدا من حجم هذا الدعم. وكما أسلفنا، قد تكون التحويلات الموجهة إلى المستحقين مؤثرة للغاية، إلا أنه يتعذر إدارتها في البلدان محدودة الموارد.

احتواء التضخم

احتواء التضخم هو أحد التحديات المهمة الأخرى. فعلى البلدان أن تسعى بشكل عام لاستيعاب آثار ارتفاع أسعار الغذاء والوقود مع استخدام السياسة النقدية لتجنب حدوث زيادات سعرية عامة أخرى. ويكتسب هذا الأمر أهمية خاصة في حالة البلدان التي تتصاعد فيها الأسعار بالفعل بسبب زيادة الإنفاق من المالية العامة.

وإذا اعتُبرت هذه الصدمات دائمة، فمن المرجح أن يكون تخفيض سعر الصرف الحقيقي ضروريا في حالة البلدان المستوردة للغذاء والوقود على أساس صاف. وبتشديد السياسة النقدية سوف تزداد احتمالات تحقيق انخفاض أكبر في سعر الصرف الحقيقي من خلال انخفاض التضخم وليس انخفاض سعر الصرف الاسمي.

إبقاء أسواق الغذاء مفتوحة

استخدم العديد من البلدان السياسة التجارية أيضا لمجابهة هذه الأزمة. فقد لجأت بعض البلدان المنتجة للغذاء إلى فرض قيود على التصدير. وبينما يمكن أن نفهم الحافز على تأمين عرض الغذاء على المستوى القومي، فإن مثل هذه السياسات يتسبب في تفاقم المشكلة عالميا من خلال تثبيط الإنتاج. وبالتالي ينبغي إلغاء ضرائب التصدير وحظر الصادرات حتى يتمكن المنتجون والمستهلكون من التكيف مع ارتفاع الأسعار. وفي المقابل، يمكن أن يكون خفض التعريفات الجمركية عاملا مساعدا من خلال ما يحققه من خفض التشوهات التجارية غير ذات الكفاءة وتخفيف زيادات الأسعار.

آفاق المستقبل

لجأ عدد من البلدان إلى تطبيق تدابير شاملة بدلا من التدابير الموجهة، نظرا لضرورة الاستجابة السريعة وانطلاقا من الحرص على تحقيق العدالة. ولكن مثل هذه التدابير يحمل معه تكلفة باهظة. وتوضح بحوث الصندوق أن ٦٠ بلدا تقريبا من البلدان ذات الدخل المنخفض والمتوسط سوف تكون مهددة باستنزاف احتياطياتها لتصل إلى مستويات منخفضة خطيرة إذا ما استمرت الأسعار عند مستوياتها الراهنة ــ أو تحركت لمستويات أعلى، وهو ما يبدو متحققا بالفعل في حالة للنفط.

وينبغي للبلدان المتضررة أن تنظر فيما إذا كان من المنطقي التحرك لاتخاذ تدابير أكثر مردودية للتكلفة تكون موجهة بشكل مباشر لفئات الشعب الأشد تعرضا للخطركثر ضعفا. ولكن هذا التحول ليس بالأمر اليسير. ومن الضروري اعتماد منهج متعدد الأطراف لمعالجة الأزمة، كما يتعين على المجتمع العالمي أن يعمل معا لضمان وصول الغذاء والتمويل إلى البلدان الأشد تضررا وفي أسرع وقت ممكن. ويقف الصندوق على استعداد للاضطلاع بدوره، وهو يقدم المشورة بالفعل على مستوى السياسات ويوفر المساعدة الفنية والدعم المالي لمن يحتاج من البلدان.

يرجى إرسال التعليقات على هذا المقال إلى عنوان البريد الإلكتروني التالي: imfsurvey@imf.org .

هذا المقال مترجم من *نشرة صندوق النقد الدولي (IMF Survey)* التي يمكن الاطلاع عليها في الموقع الإلكتروني التالي: www.imf.org/imfsurvey.